جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية
وكالة الجامعة للدراسات العليا
والبحث العلمي
أمانة المجلس العلمي

التَّحْكِيمُ العلميُّ

أخلاقياتُه ، معاييرُه ، مشكلاتُه

١٤٣١هـ / ٢٠١٠م

المجلس العلمي – ص . ب : ٥٧٠١ – الرياض : ١١٤٣٢ – هاتف : ٢٥٨٠٣٢٠ – فاكس : ٢٥٩٠٢٣٥ E-mail: s-council@imamu.edu.sa

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله نبينا محمد، وعلى آله وصحبه ومن والاه أما بعد:

فيتزايد الاهتمام بالبحث العلمي وتطويره في أصقاع العالم كافة، وتركز الدول المتقدمة على الأنشطة البحثية، وتنفق عليها بسخاء؛ لما لها من أثر في وصول تلك الدول إلى التميّز، والتفوق والريادة.

ونظرًا لأهمية البحث العلمي في حياة الأمم والشعوب كان من الضروري أن يخضع النتاج العلمي لعملية تقويم ترقى به إلى درجة رفيعة من الجودة والإتقان، هذه العملية هي ما تسمى في مصطلحات العصر باسم " التحكيم العلمي". وهي مهمة عظيمة تحتاج إلى أخلاقيات وقِيَم رفيعة، كما تحتاج إلى مجموعة من المعايير والضوابط؛حتى تحقق الأهداف النبيلة المرجوّة منها.

إن للتحكيم أثراً أساساً في البحث العلمي، وتقويمه، والرقي به؛ إذ لا يكتمل عمل علمي إلا به؛ ذلك لما يتم من خلاله من حكم أو وزن لمستوى البحث العلمي، وما يتصل به من متغيرات، وما يترتب عليه من قرارات، قد ترتبط

بتخطيط استراتيجي لمواقف علمية لاحقة، أو معالجات فنية لمشكلات تحصيل علمي قائمة.

ويعد تقويم الرسائل والبحوث العلمية فوق الجامعية أكثر تعقيدا لارتباطه بمتغيرات متداخلة، ومعقّدة غاية التعقيد، وبخاصة في مجال العلوم الإنسانية، التي هي بطبيعتها تحتمل أكثر من وجهة نظر، وتتبع أكثر من منهج، وتتغير فيها مخرجات البحوث العلمية كلما تغيرت الظروف الزمنية، أو المكانية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية المتصلة بالإنسان ونشاطه.

وتختلف تصورات الباحثين الجامعيين للتحكيم العلمي وآراؤهم في أهدافه وأساليبه ووظائفه باختلاف زوايا النظر، وبحسب المدارس الفكرية، والاتجاهات المعرفية التي ينتمون إليها.

وتتراوح هذه التصورات بين الرؤية النفعية التي لا ترى في التحكيم سوى عمل إداري روتيني، وأداة إجرائية جزائية، أو رؤية التحكيم على أنه أداة مهمة من أدوات مراقبة إنتاج المعرفة العلمية، وتصحيح مساراتها، وربطها بواقع البحث العلمي العالمي، وترويجها بين المتخصصين داخل الجامعة وخارجها.

وقد توسع التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية من حيث زيادة عدد الجامعات، وزيادة الإقبال على البحث والدراسات العليا، وبالتالي زيادة البحوث العلمية والرسائل الجامعية؛ الأمر الذي يحتّم الكشف - بوضوح - عن أخلاقيات التحكيم التي تعّد عنصرًا مهما في عملية التحكيم والتقويم؛ لما لها من انعكاسات إيجابية أو سلبية على الرؤى والملحوظات على البحوث العلمية المحكّمة.

كما يُحتّم وضع ضوابط ومعايير على المستوى الوطني؛ لتحكيم هذه النوعية من الأعمال البحثية في مختلف الجامعات والمؤسسات ومراكز البحوث، وهذا بدوره يؤدي إلى التأكد من أن الرسائل والبحوث العلمية المحكّمة يتوفر فيها - على الأقل - الحد الأدنى الضروري من معايير الكفاءة والجودة الموضوعة سلفاً من قبل الجهات العلمية المسؤولة عن البحوث والدراسات العليا.

إن تشخيص أخلاقيات التحكيم العلمي الرفيع، وتحديد معاييره وضوابطه، ضرورة ملحّة من ضرورات العصر، الذي من طبائعه التفكير المنظم، والعقلية المنتجة؛ ولذا حرصت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة في عمادة البحث العلمي على عقد ندوة "التحكيم العلمي" أحكام موضوعية أم

رؤى ذاتية"، التي انعقدت في المدَّة من ٢٨-١٤٢٨/١٢/٢٩هـ الموافق ٧-٢٠٠٨/١/٨م وقد جاء هذا الكتاب خلاصة ما توصّل إليه المشاركون فيها من نتائج وتوصيات لبحوثهم القيّمة.

ويأتي نشر هذا الكتاب حرصاً من الجامعة على أداء رسالتها، والقيام بواجبها تجاه البحث العلمي، ورعايته وتطويره، تنفيذاً للتوجيهات السامية الكريمة بهذا الشأن من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود، وولي عهده الأمين، ونائبه الثاني - حفظهم الله - لمواكبة التطور الحثيث التي تشهده المملكة العربية السعودية في المجال الحضاري والعلمي، وتقديم كل ما من شأنه خدمة العلم وأهله في كل مجالات المعرفة وفروعها المختلفة. سائلين المولى - عز وجل - أن يحقق آمال الجميع، وأن يسدِّد خطاهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

القسم الأول

أخلاقيّات التحكيم

يقوم المحكّم بعمل مهم ومؤثّر في عملية تقويم الرسائل، والأبحاث العلمية المقدمة لأهداف وأغراض مختلفة، وقد تكون نتيجة التحكيم قبول الأعمال المحكّمة، أو ردّها بعد الحكم عليها بعدم صلاحيتها، ومواءمتها لما قدّمت له.

ونظرًا لخطورة ما يبديه المحكّم من رأي، وتأثيره البالغ على صناعة القرار بشأن رسالة علمية، أو بحث علميّ، كان من الضروري أن يتحلّى المُحكّم بأخلاق وقيم إيجابيّة، تتمثّل في الآتي:

أولاً: قيم شخصية المحكم الخُلقية والمعرفية:

١- مراقبة الله - سبحانه وتعالى.
٢- إخلاص النية، والصدق في القصد، والقول، والعمل.
٣- الأمانة، والنزاهة، وعدم التأثر السلبي بالعلاقات الشخصية.
٤- الحلم والأناة، حتى لا يؤدي غضب المحكم أو استعجاله إلى عدم الإنصاف في الحكم.
٥- العفة، والبعد عن الحرام كالرشوة الصريحة، أو المتلبّسة بالهدية.
٦- المحافظة على الأسرار، وذلك من الوفاء بالعهد الذي حث عليه الإسلام، وعدم التشهير بالباحثين، أو وصفهم بما لا يليق.
٧- معرفة ضوابط التحكيم العلمي ومعاييره، وتوافر الخبرة المناسبة في ممارسة التقويم، ليتمكن المحكَّم من الحكم

على البحث العلمي بشكل جيد.

٨- سعة الاطلاع العلمي، والاهتمام بموضوع البحث؛ ليستطيع المحكَّم الحكم على مدى جودة البحث وأصالة مادته، وتميُّزه عن غيره.

ثانياً: القيم الخُلقية أثناء التحكيم:

١- الموضوعية، وتعني التقويم وفق ضوابط ومعايير تستمد جوهرها من سمات البحث العلمي الصحيح. مع التجرد عن الأهواء والأغراض الشخصية، والبعد عن الارتجال والمجازفة في إصدار الأحكام.

٢- عدم التأثر بالوساطات والضغوط التي قد يتعرض لها المحكم.

٣- الاعتذار عن مهمة التحكيم عند وجود رابطة قرابة أو صداقة مؤثرة.

٤- الاعتذار عن القيام بمهمة التحكيم إذا كانت البحوث في غير تخصصه.

٥- أن يختار الوقت المناسب لقراءة الأبحاث التي يحكمها، فلا يكون في حالة غضب شديد، أو حزن أو نوم أو كسل أو شدة حر أو برد، بحيث يخرج فيها عن سداد النظر واستقامة الحال.

٦- أن يحترم المحكّم جهود الباحثين، وأن يضعهم موضع

نفسه، فما لا يرضاه لنفسه لا يتعامل معهم به، أو بمثله.

٧- أن يتوجه المحكّم بملحوظاته إلى البحث، وليس إلى شخص الباحث.

٨- عدم التأثير على الزملاء المحكمين الآخرين بما يمكن أن يجعل قراراتهم غير موضوعية أو غير دقيقة.

ثالثاً: القيم التي تراعى أثناء صياغة التقرير:

١- الترفّع عن استخدام الكلمات أو العبارات الجافة أو الجارحة مهما كان تقصير الباحث.

٢- الهدوء وعدم الحِدّة في تقديم الملحوظات.

٣- أن يثمّن المحكّم جهود الباحث باعتدال، ودون مبالغة في مدحه والثناء عليه وإطرائه.

٤- أن يكون النقد الموجّه إلى الرسالة أو البحث المحكّم نقداً بنّاءً.

٥- عدم البدء بالنقد، وإنما بالإشادة بجهد الباحث، ثم إيضاح جوانب النقص والضعف.

٦- الالتزام باللغة الصحيحة الفصيحة في كتابة التقرير.

٧- الوقوف عند كل ملحوظة بمقدار ما لها من الأهمية.

٨- احترام آراء الباحث، وعدم مصادرتها بأي لون من ألوان المصادرة.

٩- عدم إصدار الحكم بإجازة البحث أو ردِّه إلا بعد التثبت والتروِّي.

القسم الثاني

معـــــاييرُ التحكيـــــم

نظرًا للاختلاف في الرؤية والنظر إلى البحوث المحكّمة من فاحص لآخر،كان من الضروري تحديد مجموعة معايير وضوابط للتحكيم تضمن لهذه البحوث قدرًا مناسبًا من الجودة. كما تحمي التحكيم نفسه من الإسفاف أو التردي في هوّة الارتجال والمجازفة، أو تقديم الاعتبارات أو المصالح الشخصية على المصلحة العلمية، وفي ذلك أكبر الضرر على البحث العلمي الذي يؤمَّل منه أن يكون سبباً رئيساً في رقي الأمة ووعي المجتمع.

وتكمن أهمية وجود ضوابط ومعايير لتحكيم البحوث العلمية في الآتي:

١- إصدار أحكام وقرارات موضوعية على الأعمال البحثية صادقة وثابتة، فبوجود هذه المعايير يقضى على الارتجال والعشوائية والرؤى الذاتية المتطرِّفة في التحكيم.

٢- القضاء إلى حد مّا على تناقض قرارات المحكمين، الناتج - غالباً - عن عدم كفاية المعايير الممارسة في تحكيم البحوث؛ حيث تتصف بالعمومية مما يؤدي إلى تناقض القرارات التي يتخذها المحكمون؛ لأن كل محكم يقيم البحث حسب أهليته الأكاديمية، وميوله الشخصية الإيجابية أو السلبية نحو الباحث.

٣- وجود المعايير يضمن أن تحكّم البحوث والأطروحات

بوضوح وبشكل دائم بناء على ما ورد في هذه المعايير، كما يوضح مستوى ونوعية الأطروحات التي يقدمها طلاب الدراسات العليا في أي جامعة.

٤- التخلص - نسبياً - من مواطن الضعف والتجاوزات غير البناءة التي تعاني منها عملية البحث العلمي، فدراية الباحث بأبعاد تقويم بحثه من البداية يجعله يتلافى الأخطاء الشكلية والموضوعية والمنهجية والمطبعية واللغوية وغير ذلك. وتوافر هذه الضوابط يجعل الباحثين يقومون بتقويم بحوثهم ذاتياً.

٥- تحقيق المساواة والعدالة والنزاهة، فهي أدوات موحدة معروفة لدى الباحثين والمحكمين وعمادات الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعاتنا، وهي دعوة للباحثين إلى الإفادة من المعايير والضوابط المحدّدة في توجيه بحوثهم محتوى ومنهجاً ونتائج.

٦- الحكم على البحوث العلمية والرسائل الجامعية من خلال بيانات موضوعية كافية؛ أي توخي الحكم العادل المنصف على الباحثين وبحوثهم، فالعدل يمثل حقاً فطرياً لكل فرد، ومطلباً مشروعاً في آن واحد.

٧- وجود ضوابط ومعايير للتحكيم ينعكس إيجاباً على مستوى البحث العلمي في مجاله، وعلى تطوير وتوجيه قدرات المحكمين من أعضاء هيئة التدريس وغيرهم، وتطوير قدرات الباحثين في مختلف الجوانب المنهجية والعلمية والشكلية.

مما تقدّم تتبيّن ضرورة تحديد معايير وضوابط علمية وفنية يتم على ضوئها تحكيم البحوث والرسائل تحكيمًا آمنًا، وتقويمها تقويمًا دقيقًا، من شأنه تحقيق أكبر قدر من السمو بالبحث العلمي وضمان أهدافه، وقد اقتضت الدقة في تحديد معايير التحكيم أن ينظر إليها في ثلاثة مجالات هي:

الأول: البحوث العلمية.

الثاني: الرسائل الجامعية.

الثالث: تحقيق المخطوطات.

الأول: معايير تحكيم البحوث العلمية

١ـ معايير تحكيم الجوانب العلمية والمنهجية:

أ- معايير تحكيم عنوان البحث:

- أن يعبر بدقة ووضوح وإيجاز عن طبيعة البحث ومجاله.
- أن يحدد العنوان ميدان المشكلة تحديدا دقيقا.
- خلوه من العبارات المضللة، والكلمات غير الضرورية.
- وضع الكلمات الأساسية في بداية العنوان.

ب- معايير تحكيم مقدمة البحث:

- أن تتضمَّن تعريفاً موجزاً بموضوع البحث، وأهميته، وأسباب اختياره.
- أن تشتمل على الدراسات السابقة، مع ذكر الإضافة العلمية التي يمكن أن تضيفها الدراسة الجديدة.
- أن تبرز الأفكار والمفاهيم الأساسية في البحث.
- أن تتضمن أهداف البحث ومنهجه.

ج- معايير تحكيم موضوع أو مشكلة البحث:

- أن تكون المشكلة (الموضوع) جديدةً ومبتكرة.
- أن يعالج البحث مشكلة موجودة واقعة.

- أن يحدد الموضوع (المشكلة) بعبارات واضحة ومحددة.
- أن يكون الموضوع (المشكلة) خالياً من أي غموض.
- استخدام الطرق المناسبة التي تساعد في تحديد الموضوع (المشكلة).
- استخدام المصطلحات الفنية التي تساعد في فهم الموضوع (المشكلة).

د- معايير تحكيم أهداف البحث:

- أن تكون الأهداف محددة بدقة.
- أن تكون الأهداف قابلة للتطبيق.
- إمكانية قياس مدى تحقيق الأهداف.
- تسلسل الأهداف مع خطوات البحث.

هـ- معايير تحكيم أهمية البحث:

- تحديد أهمية موضوع البحث العلمية والعملية.
- إيراد الأدلة على ما يؤكد الأهمية.
- الإشارة إلى إمكانية الاستفادة من نتائج البحث على المستويين النظري والتطبيقي.

و- معايير تحكيم حدود البحث وأبعاده:

- **إيضاح أبعاد البحث المكانية والزمانية.**
- **ذكر مسوغات حدود البحث وأبعاده.**

ز- معايير تحكيم مصطلحات ومفاهيم البحث:

- **استخدام المعاني الدقيقة للمصطلحات والمفاهيم.**
- **وجود تعريف إجرائي إذا كان البحث إمبيريقياً (وضعياً).**
- **استخدام تعريفات أساسية صحيحة ومقبولة علمياً مع توثيقها.**
- **توخِّي الدقة والصحة في المفاهيم والمصطلحات المستخدمة.**
- **شمول المصطلحات مفاهيم البحث الرئيسة.**
- **أن تصاغ المفاهيم والمصطلحات بعبارات واضحة ومحددة ودقيقة.**

ح- معايير تحكيم الإطار النظري والدراسات السابقة:

- **الاستفادة من الخبرات والكتابات المحلية والعالمية المتصلة بمشكلة البحث.**
- **إدراك نواحي القصور بالمعلومات المتوفرة.**
- **وضع إطار نظري يرفد موضوع البحث ويؤسس له.**

- الدراسة التحليلية الناقدة للبحوث النظرية ونتائجها.
- إظهار نواحي النقص في الدراسات السابقة.
- الموضوعية والحيادية في عرض الدراسات السابقة.
- استعراض الدراسات السابقة بطريقة متفردة لكل دراسة، أو تناولها في عرض نقدي لكل جانب من جوانب المنهج والإجراءات والعينات والأدوات، ثم أهم النتائج.
- عرض توصيات ومقترحات البحوث التي ترتبط بمشكلة البحث.
- مدى الاستفادة من الاستعراض النقدي للدراسات السابقة في التوصل لمنهجية أفضل لإجراء الدراسة.

ط- معايير تحكيم صياغة الفروض:

- صياغة الفروض بعبارات يسهل فهمها وقابلة للاختبار.
- تصميم طرق محكمة الضبط لاختيار صحة الفروض.
- إدراك العوامل المتغيرة في التجربة التي تتطلب الضبط.
- تحديد المتغيرات وطرق قياسها.

ي- معايير تحكيم تحديد المجتمع المستهدف:

- تحديد المجتمع المستهدف تحديداً دقيقاً.
- الحصول على عينة مناسبة تمثل المجتمع المستهدف.

ك- معايير تحكيم عينة البحث:

- **تحديد الخطوات التي اتبعت لاختيار عينة البحث.**
- **التكافؤ بين المجموعات الوصفية أو التجريبية والضابطة.**
- **ضبط العوامل التي تقلل من أثر المتغير الوصفي أو التجريبي.**
- **توضيح الخصائص المختلفة للعينة.**

ل- معايير تحكيم متغيرات البحث:

- **تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة.**
- **تحديد علاقة التأثير بين المتغيرات.**

م- معايير تحكيم أدوات البحث:

- **تحديد طبيعة الأدوات التي سوف تستخدم في القياس.**
- **توضيح مصادر الحصول على البيانات.**
- **تحقيق درجة كبيرة من الصدق والثبات والموضوعية.**
- **توضيح النواحي الفنية للأدوات لقبول نتائج البحث.**
- **مناسبة الأدوات لطبيعة مشكلة البحث.**
- **ذكر خصائص عينة التقنين، ومعدلات الصدق والثبات للأدوات المستخدمة.**

ن- معايير تحكيم تحليل البيانات وتفسير النتائج:

- **تنظيم البيانات في جداول ورسوم بيانية وأشكال تساعد على تفسير البيانات.**
- **استخدام الباحث المعالجة الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات وصياغة الفروض.**
- **استخدام اختبار الدلالة ليطبق على البيانات لاختبار صحة الفرض.**
- **تفسير البيانات بإجراء بعض العمليات الإحصائية.**
- **توضيح مدى توافق نتائج البحث مع نتائج دراسات أخرى أو تعارضها.**
- **توضيح ما إذا كانت النتائج متسقة مع الفروض أو مخالفة لها.**
- **الربط بين النتائج المشروحة والمشكلة المطروحة بدقة وإحكام.**
- **تفسير نتائج البحث، وبيان أسبابها المحتملة.**

٢- معايير تحكيم جوانب اللغة والإخراج:

أ- معايير تحكيم أسلوب الكتابة:

- **وضوح العرض والتحليل.**

- منطقية الأسلوب وحياديته.
- الموضوعية في العرض والمناقشة.
- ترتيب الأفكار، وتنظيمها.
- تقسيم البحث تقسيمات مناسبة.
- تنظيم المواد حسب أهميتها وزمانها ومكانها وسببها وتأثيرها.
- الدقة في التعبير عن محتوى البحث.
- الابتعاد عن الإفراط في الاقتباس.
- خلو البحث من الأخطاء المطبعية واللغوية.
- وجود مستخلص باللغة الإنجليزية عند الحاجة.

ب- معايير تحكيم الجداول والأشكال:

- تلخيص بيانات الدراسة وتوضيحها.
- تكوين فكرة سريعة مختصرة للتفصيلات.
- فهم فكرة البحث الرئيسة.
- تفسير البيانات في أماكن عرضها في البحث.
- بلورة الأفكار والمفاهيم المهمة.
- وضع الجداول والأشكال في مكانها المناسب.

ج- معايير تحكيم قائمة المصادر والمراجع:

- **وجود قائمة بالمصادر والمراجع التي أفاد منها الباحث.**
- **حداثة المصادر والمراجع.**
- **أصالة المصادر والمراجع، وتنوعها، ومدى صلتها بالدراسة.**
- **الإفادة من المراجع الأجنبية ذات الصلة بالدراسة.**
- **الالتزام بنظام كتابة المصادر والمراجع حسب معايير الجهة العلمية.**

الثاني: معايير تحكيم الرسائل الجامعية ومناقشتها:

ينبغي لمن يحكم الرسالة أو يناقشها أن يعنى بتقويم جوانب رئيسة ثلاثة، هي:

- **الجوانب العلمية والمنهجية.**
- **جوانب الشكل والإخراج.**
- **الجوانب المتعلقة بالباحث.**

١- معايير تحكيم الجوانب العلمية والمنهجية:

أ- معايير تحكيم عنوان الرسالة:

- **أن يعكس عنوان الرسالة المحتوى الموضوعي للرسالة ومجالها بدقة.**
- **أن يكون واضحاً خالياً من اللبس والغموض.**
- **أن يكون محدداً ومختصراً قدر الإمكان.**
- **أن يكون ملائمًا للتخصص الدقيق الذي تجرى فيه الدراسة.**
- **أن يبتعد عن العمومية والعبارات المتكلفة.**

ب- معايير تحكيم مقدمة الرسالة:

- **التعريف بموضوع الرسالة، وتوضيح أهميته.**
- **ربط موضوع الدراسة بالتخصص الدقيق من حيث حدود الدراسة.**

- تحديد مسوغات اختيار الموضوع وأسبابه.
- تحديد الهدف العام الذي يريد تحقيقه من خلال البحث.
- توضيح أهمية التوصل إلى الحلول في مجال الدراسة عموماً.
- إبراز الأفكار والمفاهيم الأساسة في الرسالة، وتعريفها تعريفاً إجرائياً.
- توضيح مدى وعي الطالب بموضوع بحثه وأبعاده ومنطلقاته وأهميته، ومدى اطلاعه وخبرته في مجاله.
- ذكر أبرز الدراسات السابقة في الموضوع.
- ذكر تقسيمات الدراسة بأبوابها وفصولها ومباحثها ونحو ذلك.
- توضيح تفرد الدراسة وتميزها عن غيرها بإيجاز.

ج- معايير تحكيم موضوع أو مشكلة البحث:

- مدى جدة موضوع البحث وأصالته.
- أهمية المشكلة من الناحية العلمية والعملية.
- التعبير عن المشكلة بعبارات أو أسئلة دقيقة.
- وضوح أهداف البحث ودقتها.

د- معايير تحكيم حدود الدراسة :

- **تحديد حدودها الزمنية والمكانية والميدانية والموضوعية وفقاً لطبيعة الدراسة والتخصص.**
- **تحديد مسوغات تلك الحدود على حسب عنوان الدراسة.**
- **أن تكون الحدود مناسبة للمدة المقرَّرة للدراسة والدرجة العلمية التي تقدم لها.**
- **توضيح مسوّغات اقتصار الدراسة على تلك الحدود.**

هـ - معايير تحكيم أسئلة الدراسة:

للدارس أن يختار طريقة صياغة مشكلة بحثه فقد تكون خبرية، أو بطريقة الأسئلة، مع تسويغ ما اختاره، ومعظم الباحثين يرجحون طريقة الأسئلة بادئاً بالسؤال الرئيس:

- **تحديد السؤال الرئيس في ضوء عنوان الدراسة وحدودها.**
- **تحديد الأسئلة الفرعية في ضوء أبعاد الدراسة حسب تصور الباحث، ويكون ذلك في ضوء السؤال الرئيس.**
- **تحديد العلاقة الواضحة بين الأسئلة الفرعية والسؤال الرئيس.**
- **مراعاة حدود الدراسة من أبعادها المختلفة.**
- **إمكانية قياس مدى تحقيق الأهداف.**

و- معايير تحكيم أهداف الدراسة:

- **ربط الأهداف بالأسئلة بالترتيب والعدد.**
- **مراعاة منطقية الأهداف.**
- **مراعاة الدقة في تحديد الأهداف، وصياغتها حسب الموضوع.**

ز- معايير تحكيم أهمية الدراسة:

- **تحديد الفوائد العلمية التي تحققها الدراسة، مثل: حل المشكلة العلمية، أو اكتشاف جديد، أو توضيح الغوامض، أو التطوير، وغير ذلك.**
- **تحديد الفوائد التطبيقية المرجوة من الدراسة.**
- **تحديد المستفيدين من هذه الدراسة.**

ح- معايير تحكيم إجراءات الدراسة:

- **إحكام خطة البحث واحتواؤها على العناصر الأساسة للخطة.**
- **كفاية الفروض والدقة في صياغتها.**
- **ملاءمة منهج البحث لطبيعة المشكلة المدروسة.**
- **مدى مناسبة أدوات البحث المستخدمة.**
- **وصف مجتمع الدراسة.**

- طريقة اختيار عينة الدراسة (إن وجدت)، ومدى تمثيلها للمجتمع.
- تقديم تعريفات لمصطلحات الدراسة من الناحيتين النظرية والإجرائية.
- وضوح الخلفية النظرية لمشكلة البحث، ومناسبتها للمشكلة المدروسة.
- احتواء البحث على الدراسات السابقة ذات الصلة، وكفايتها، وطريقة عرضها.
- تنفيذ البحث حسب ما ورد في الخطة وفق تسلسل أسئلة البحث، والإجابات على جميع أسئلة البحث.

ط – معايير تحكيم الدراسات السابقة :

- ذكر الدراسات السابقة، وتوضيحها.
- توضيح الدراسات السابقة في حالة وجودها من النواحي الآتية:
- عنوانها كاملاً.
- نوعيتها من حيث الجهة التي قدمت فيها ومستواها العلمي، أو الدرجة العلمية التي قدمت من أجلها، وتاريخ تقديمها.

- بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين الرسالة والدراسات السابقة، وذكر ما ستقدمه الرسالة من إضافة علمية للتخصّص.
- التنظيم والتسلسل المنطقي (من حيث التاريخ، والمحور، والأهداف).
- التأكيد على أن الدراسات السابقة لم تعالج الموضوع بالكيفية التي يريد معالجتها.

ي- معايير تحكيم منهج الدراسة :

- تحديد منهج الدراسة أو مجموعة المناهج التي استخدمها الباحث.
- مناسبة المنهج لطبيعة المشكلة، وأهداف البحث والتخصص الدقيق.
- توضيح طرق استخدام منهج أو مناهج الدراسة.

(ملحوظة: يمكن الرجوع إلى معايير تحكيم الجوانب العلمية والمنهجية للأبحاث العلمية).

ك- معايير تحكيم تفسير النتائج:

- طريقة عرض البيانات، و تحليلها.

- منطقية النتائج وارتباطها بأهداف البحث وإمكانية تطبيقها.
- حجم الإضافات العلمية في الرسالة.
- جودة التوصيات ومدى قابليتها للتطبيق.
- مدى وجود مقترحات بالبحوث المستقبلية وأهميتها.
- وجود خلاصة للبحث تتضمن جميع ما عرض فيه بطريقة موجزة ودقيقة.

٢- معايير تحكيم جوانب الشكل والإخراج:

- الالتزام بضوابط الكتابة العلمية السليمة.
- الالتزام بعلامات الترقيم على الوجه الصحيح.
- تطبيق قواعد المنهج العلمي في النقل والاقتباس.
- تناسق الرسالة من حيث الشكل والتنظيم والعرض المنطقي.
- تقسيم الرسالة تقسيمات مناسبة.
- تنظيم قوائم المحتويات والجداول والأشكال.
- تنظيم الملاحق.
- خلو الرسالة من الأخطاء المطبعية واللغوية.
- وجود مستخلص باللغة الإنجليزية عند الحاجة.
- وجود فهارس متنوعة حسب مضمون الرسالة.

٣ـ معايير تحكيم قائمة المصادر والمراجع:

- وجود قائمة بالمراجع والمصادر التي أفاد منها الباحث.
- حداثة المصادر والمراجع.
- أصالة المصادر والمراجع، وتنوعها، ومدى صلتها بالدراسة.
- الالتزام بنظام كتابة المصادر والمراجع حسب معايير الجهة العلمية.

٤ـ معايير تحكيم جوانب متعلقة بالباحث:

- سعة اطلاع الباحث، وتوفّر المهارة البحثيّة لديه.
- إجادة الباحث - عند الحاجة - للغة أو أكثر من اللغات الأجنبية؛ مما يساعد على اختيار المراجع الأجنبية المناسبة لبحثه، وعلى قيامه بالترجمة الصحيحة.
- الأمانة العلمية.
- الموضوعية وعدم التحيز.
- المرونة الفكرية لدى الباحث، وقدرته على الرد على أسئلة المحكَّمين، ودفاعه عن آرائه التي وردت في بحثه.
- القدرة على تحليل البيانات والمقارنة والربط والاستنتاج.
- التحلي بالصبر، ومواجهة الصعوبات، وتحقيق أهداف البحث.

- **القدرة على جمع المعلومات من شتى مصادرها الإلكترونية والتقليدية.**
- **شجاعة الباحث في الاعتراف بالخطأ، والرجوع إلى الصواب، وتقبُّل النقد.**

الثالث: معايير تحكيم تحقيق المخطوطات

أولاً: معايير تحكيم قيمة النص المحقق العلمية:

١- أن يكون النص المحقق ذا قيمة علمية يستحق معها أن يُبذل الجهد في تحقيقه.

٢- ألا يكون النص قد سبق تحقيقه تحقيقاً علمياً وافياً.

٣- بيان الجديد الذي يمكن أن يضيفه إعادة التحقيق، إذا كان المخطوط قد سبق تحقيقه.

ثانياً: معايير تحكيم نسخ النص المحقق:

١- استقصاء الباحث كل النسخ الخطية للكتاب وإحصاؤها، والحصول عليها.

٢- كفاية النسخ التي تمكن الباحث من الوصول لتحقيق نص المؤلف إن تعذر الحصول على جميعها.

٣- دعم المخطوط ذي النسخة الخطية الوحيدة بالأصول التي أخذ منها أو أخذت عنه، ويُنص عليها في الدراسة وفي التحقيق.

ثالثاً: معايير تحكيم ترتيب النسخ المخطوخة:

يتم اختيار النسخ المخطوطة المعتمدة، وتحديد النسخة الأم أو الأصل منها على حسب مراتبها توثيقاً وعلواً، ويقاس عمل المحقق في هذا بمدى التزامه بالترتيب الذي رآه أساتذة التحقيق وشيوخه، وترتيب النسخ على النحو الآتي:

١- النسخة التي بخط المؤلف. وتحظى بالرمز المتقدم وتكون النسخة الأم.
٢- النسخة التي أملاها المؤلف على أحد تلاميذه، وقرئت عليه.
٣- النسخة التي قرأها المؤلف بنفسه، وكتب عليها بخطه ما يثبت ذلك.
٤- النسخة التي قرئت على المؤلف، وكتب عليها بخط يده ما يثبت سماعه.
٥- النسخة المنقولة عن نسخة المؤلف المكتوبة بخطه.
٦- النسخة التي تمت مقابلتها، ومعارضتها على نسخة المؤلف.
٧- النسخة التي كتبها أو قابلها على نسخة أخرى موثقة عالم ضبط ثقة في عصر المؤلف.
٨- النسخة المكتوبة في زمن قريب من زمن المؤلف.
٩- النسخة المكتوبة في عصر المؤلف، وليس عليها سماعات.
١٠- النسخة المكتوبة بعد عصر المؤلف، وليس عليها سماعات.

رابعاً: معايير تحكيم النص المحقق:

١- التزام الباحث بالمنهج العلمي لتحقيق النصوص.
٢- التمكن من الوصول إلى نص المؤلف وعبارته.

٣- الدقة في ملاحظة الفروق بين النسخ.

٤- الدقة في استخدام مصطلحات التحقيق بما يتطلبه منهجه من التعبير بالسقط أو الزيادة أو الخرم كلٌ في محله.

خامساً: معايير تحكيم منهج التحقيق:

١- التزام الباحث بالمنهج العلمي للتحقيق من حيث اختيار النسخة "الأم" أو "الأصل" بمسوِّغات اختيارها العلمية.

٢- التزام الباحث بالمنهج العلمي للتحقيق من حيث ترتيب النسخ.

٣- التزام الباحث بالمنهج العلمي للتحقيق من حيث اختيار الرموز وتنزيلها على النسخ الخطية وترتيبها انطلاقا من المعايير المعتمدة عند المحققين.

٤- التزام الباحث بالمنهج العلمي للتحقيق من حيث عزو الآيات، وتخرج الأحاديث، وتوثيق الأقوال والأشعار، والترجمة للأعلام، والتعريف بالأماكن والمصطلحات ونحوها.

٥- عمل الفهارس الفنية اللازمة.

سادساً: معايير تحكيم الإمكانات الذاتية للباحث المحقق:

١- تمكن الباحث من العمل في مجال التحقيق.

٢- ثقافة المحقق، وسعة اطلاعه، وإحاطته بالمراجع اللازمة لإتمام التحقيق.

٣- حيادية الباحث وإنصافه، ونزاهته، وتجردّه عن المبالغة.

٤- قوة صلة تخصص المُحقق بالنص المحقق.

سابعاً: معايير تحكيم الدراسة للمخطوط ولمؤلفه:

١- التحقُّق من صحة عنوان المخطوط، أو اسمه بالطرق العلمية.

٢- توثيق نسبة المخطوط إلى مؤلفه بالطرق العلمية.

٣- وقوف المحقق على اسم المؤلف وتحديد شخصيته، والترجمة له.

٤- عمل دراسة تقويمية للمخطوط تبيّن:

مادته، ومصادره، ومنهج مؤلفه في تأليفه، ومزاياه، وعيوبه، وتأثيره، وأهميته، وقيمته العلمية.

٥- دراسة آراء المؤلف وتحليلها.

القسم الثالث

مشكلات التحكيم

يلحظ المتأمل في واقع التحكيم العلمي الراهن أن ثمّة مشكلات لا زالت تعيقه، وتضعفه، وتزعزع الثقة فيه، وتقلل من شأنه ومصداقيته.

وهذه المشكلات منها ما يرجع إلى طبيعة اللوائح والأنظمة، ومنها ما يتعلّق بالبحوث والدراسات المحكّمة، ومنها ما يعود إلى طبيعة المحكّمين أنفسهم. ولعل أبرز ما توصّلنا إلى تشخيصه من هذه المشكلات الآتي:

١ـ عدم وجود معايير واضحة ومحددة للتحكيم:

وهي أولى المشكلات التي تواجه التحكيم، فالافتقار إلى منهج تقويمي خاضع لبرنامج متدرج، وعدم وجود معايير واضحة ومحددة، أو اقتصار المعايير المتوفرة على النواحي الشكلية، دون الأخذ في الاعتبار النواحي الأخرى (العلمية والمنهجية) كما هو الحال في معظم الأدلة الإرشادية التي تصدرها عمادات الدراسات العليا في الجامعات، يؤدي غالباً إلى غموض التحكيم، وتناقض قرارات المحكمين، وسيطرة الميول والأهواء والاجتهادات الشخصية غير الموضوعية، وانعدام الفرق بين معايير التقويم من درجة علمية إلى أخرى. وهذه كلها سلبيات من شأنها أن تفسد التحكيم العلمي، وتقضي عليه من أساسه.

٢ـ التحيز:

وهو الميل تجاه الباحثين أو ضدهم بسبب من الأسباب غير الموضوعية المقنعة، والاعتداد بالرأي والهوى، أو تحكيم المصالح الشخصية غير الشريفة، وتبييت النية لغير صالح الباحث.

٣ـ التعدّي على حقوق الباحثين الفكرية:

والمراد به هنا انتحال بعض المحكَّمين آراء أو نتائج رسائل أو بحوث، أرسلت إليهم لهدف تحكيمها وتقويمها.

٤ـ التحامل على المحكّم له:

ويعني إبداء ما ظاهره الانتقام والتشفّي من الباحث، ويكون ذلك بتجريد العمل المحكّم من الإيجابيات جملة، والاستخفاف بالباحث وببحثه، وتوجيه صيغ الاتهام له من غير وجه حق.

٥ـ قلّة المحكّمين المؤهّلين، أو ندرتهم:

تشكو بعض التخصصات من ندرة المتخصصين فيها، أو من قلتهم، أو أن المنتمين لهذه التخصصات يعانون من كثرة الأعباء الملقاة على عواتقهم، مثل التدريس، والأعمال الإدارية ونحوها. وهذا يستدعي دفع البحوث التي يُراد تحكيمها إلى شخصيات غير متخصّصة، أو متخصّصة ولكنها ليست مؤهلة تأهيلا جيداً يمكّنها من إصدار أحكام صائبة، ولهذا انعكاساته السلبية على مهمة التحكيم والتقويم.

٦ـ افتقار بعض المحكَمين إلى بعض قِيَم التحكيم:

يلزم المحكّم أن يكون على علم ومعرفة وإلمام بمسائل وقضايا تخصصه، وأن يكون متابعًا لما يجد فيه، وهذا يكسبه المعرفة والخبرة بإيجابيات البحوث المنتمية إلى تخصصه،وسلبياتها، ومن دون هذه المعرفة والخبرة يظل المحكّم عاجزًا عن إبداء الرأي السديد، وإصدار الحكم المناسب على البحوث التي يطلب منه تحكيمها وتقويمها.

٧ـ التفريط في بعض مسؤوليات التحكيم:

على الرغم من الظن الحسن بالمحكّمين؛ لما يتمتعون به من قِيَم هي نفسها قِيَم عضو هيئة التدريس السامية، إلا أن التحكيم العلمي يظل يئنّ تحت وطأة بعض أوجه القصور والتجاوزات والمخالفات العلمية والفنية؛ مما يمثّل له عائقًا عن تحقيق أهدافه وغاياته، ومن ذلك:

- عدم وصول تقارير بعض المحكمين في الوقت المحدد رغم المتابعة المستمرة لهم.
- استخدام بعض المحكّمين عبارات ذات دلالات عامة غير دقيقة.
- عدم التزام المحكم بإبداء آرائه كاملة حول كل عنصر من عناصر التحكيم، وترك جزء منها دون تقويم.

- عدم مواءمة مرئيات المحكمين للمستوى أو الدرجات، إذ لا تتناسب - في بعض الأحيان - الدرجات الممنوحة للمحكّم لهم، أو المستويات المقرّرة للبحوث المحكمة مع الانتقادات الموجهة للأعمال المحكّمة.
- عدم ملاءمة التقارير والأحكام لأوجه الكمال أو النقص في البحوث والرسائل العلمية المحكّمة.

٨- التدخل في مسار عملية التحكيم:

ومنه بذل المساعي الاستباقية من قبل أطراف أخرى للتأثير على عملية اختيار المحكمين، إما بهدف محاباة الباحث ومجاملته، أو بهدف الإضرار به.

ومنه كذلك ممارسة الضغط على المحكم بغرض التأثير على قراراته، وفي ذلك كله انحراف بالتحكيم عن جادة العدالة، ووأد لأخلاقياته.

٩- إفشاء الأسرار:

سواءً منها ما يتعلّق بإذاعة أسماء المحكّمين؛ مما يكون سببًا في إحراجهم بالضغط عليهم أو التوسّط لديهم من لدن زملاء الباحث أو أصدقائه، أو معارفه ممن يتمتّعون باحترام المحكّم وتقديره، أو طمعه ورجائه. أم ما يتعلّق بالبحوث المحكّمة

(إيجابياتها وسلبياتها) مما ينعكس على شخصيات الباحثين وذواتهم، فإفشاء ذلك يمثّل اعتداءً على حقوق الباحثين الأدبية والمعنوية، وهذا بدوره يقلّل من شأن التحكيم، وأهميته.

١٠ـ التأخر في تقديم نتيجة التحكيم:

من المشكلات التي تواجه عملية التحكيم تأخر الفاحص أو المحكم في تقديم تقرير عن البحوث التي حكمها إلى الجهة التي طلبت ذلك، أو الاعتذار عن التحكيم بعد مدة طويلة من تسلُّمه الأعمال المطلوب تحكيمها. وكان الأولى في كلتا الحالتين مراعاة مصلحة البحث والباحث، وإعطاء العمل المدة التي يستحقها دون إفراط أو تفريط.

فهرس المحتوى

الموضـوع	الصفحة
المقدمة.	٣
القسم الأول: أخلاقيات التحكيم.	٧
أولاً: قيم شخصية المحكم الخُلقية والمعرفية.	٨
ثانياً: القيم الخلقية أثناء التحكيم.	٩
ثالثاً: القيم التي تراعى أثناء صياغة التقرير.	١٠
القسم الثاني: معايير التحكيم.	١١
الأول: معايير تحكيم البحوث العلمية.	١٥
١- معايير تحكيم الجوانب العلمية.	١٥
أ. معايير تحكيم عنوان البحث.	١٥
ب. معايير تحكيم مقدمة البحث.	١٥
ج. معايير تحكيم موضوع أو مشكلة البحث.	١٥
د. معايير تحكيم أهداف البحث.	١٦
هـ. معايير تحكيم أهمية البحث.	١٦
و. معايير تحكيم حدود البحث وأبعاده.	١٧
ز. معايير تحكيم مصطلحات ومفاهيم البحث.	١٧
ح. معايير تحكيم الإطار النظري والدراسات السابقة	١٧
ط. معايير تحكيم صياغة الفروض	١٨
ي. معايير تحكيم تحديد المجتمع المستهدف.	١٨
ك. معايير تحكيم عينة البحث.	٢٠

الموضـوع	الصفحة
ل. معايير تحكيم متغيرات البحث.	١٩
م. معايير تحكيم أدوات البحث.	١٩
ن. معايير تحكيم تحليل البيانات وتفسير النتائج.	٢٠
٢- معايير تحكيم جوانب اللغة والإخراج.	٢٠
أ. معايير تحكيم أسلوب الكتابة.	٢٠
ب. معايير تحكيم الجداول والأشكال.	٢١
ج. معايير تحكيم قائمة المصادر والمراجع.	٢٢
الثاني: معايير تحكيم الرسائل الجامعية ومناقشتها.	٢٣
١. معايير تحكيم الجوانب العلمية والمنهجية.	٢٣
أ. معايير تحكيم عنوان الرسالة.	٢٣
ب. معايير تحكيم مقدمة الرسالة.	٢٣
ج. معايير تحكيم موضوع أو مشكلة البحث.	٢٤
د. معايير تحكيم حدود الدراسة.	٢٥
هـ. معايير تحكيم أسئلة الدراسة.	٢٥
و. معايير تحكيم أهداف الدراسة.	٢٦
ز. معايير تحكيم أهمية الدراسة.	٢٦
ح. معايير تحكيم إجراءات الدراسة.	٢٦
ط. معايير تحكيم الدراسات السابقة.	٢٧
ي. معايير تحكيم منهج الدراسة.	٢٨
ك. معايير تحكيم تفسير النتائج.	٢٨

الموضـوع	الصفحة
٢- معايير تحكيم الشكل والإخراج.	٢٩
٣- معايير تحكيم قائمة المصادر والمراجع.	٣٠
٤- معايير تحكيم جوانب متعلقة بالباحث.	٣٠
الثالث: معايير تحكيم تحقيق المخطوطات.	٣٢
أولاً: معايير تحكيم قيمة النص المحقق العلمية.	٣٢
ثانياً: معايير تحكيم نسخ النص المحقق.	٣٢
ثالثاً: معايير تحكيم ترتيب النسخ المخطوطة.	٣٢
رابعاً: معايير تحكيم النص المحقق.	٣٤
خامساً: معايير تحكيم منهج التحقيق.	٣٤
سادساً: معايير تحكيم الإمكانات الذاتية للمحقق.	٣٥
سابعاً: معايير تحكيم الدراسة للمخطوط ولمؤلفه.	٣٥
القسم الثالث: مشكلات التحكيم.	٣٧
١- عدم وجود معايير واضحة ومحددة للتحكيم.	٣٨
٢- التحيّز.	٣٩
٣- التعدّي على حقوق الباحثين الفكريّة.	٣٩
٤- التحامل على المحكّم له.	٣٩
٥- قلة المحكّمين المؤهّلين أو نُدرتهم.	٣٩
٦- افتقار بعض المحكّمين إلى بعض قيم التحكيم.	٤٠
٧- التفريط في بعض مسؤوليات التحكيم.	٤٠
٨- التدخّل في مسار عملية التحكيم.	٤١

الموضـوع	الصفحة
٩- إفشاء الأسرار.	٤١
١٠- التأخّر في تقديم نتيجة التحكيم.	٤٢
فرس المحتوى	٤٣